

وولد مال القراض والموصي بخدتها والموهوبة اذا اولادته قبل
 القبض لا يتبعها ما اذا كانت الموصي بها او منقبتها حامله حال
 الوصية فانه وصية او جلت به بعد موت الموصي او ولدته فهو
 بعد القبض فان كانت الموهوبة حامله عند الهبة فهو هبة
 ولو رجع الاصل في الموهوبة لا يبرح في الولد الذي جلت به عند
 الهبة وولادته بعد القبض وولد المفضولة والمعارضة والمقبوض
 يبيع فاسد والمبيعة قبل القبض يتبعها لان وضع اليد عليها
 تابع لوضع اليد عليها ويحمل الثمن اني وللا معارضة اذا كان موجودا
 عند العارية ويمكن من يردها ويريد كونه ولا يرتدان ان ينفق
 في الرذة وابواه مرتدان فتردان ان ينفق فيها وفيها واحد
 اصوله مسلم فمسلم ولو عتق امرئ الولد او المذربة لم يتبعه
 ولدها ولو كان لامرئ الولد بنت لم ير بحرية السيد وطبها
 واما يعتبر بالابوين جميعا فذلك كالا والمناكحة
 والتظمية واستحقاق سهم الغنمة
 وفي هذا القدر كفارة وبالله التوفيق
 شرح المصنف الشيخنا
 العلامة محمد بن احمد الرملي
 في تاريخ الشافعي
 بقرعة الله
 برحمته
 امين



Copyright © King Saud University